

الإسافية اليوم في فرع الزراعة هي تحقيق انتاج أكبر من القمح وشبهندر السكر ، « وذلك على حساب تقليص المساحات المزروعة بالقمح . وبحسب تقدير وزارة الزراعة ، سيبلغ انتاج شبهندر السكر نحو ٢٧٠ الف طن خلال هذه السنة ، بدلا من ١٠٧ الف طن ، كما كان متوقعا في البداية . . . ان انتاج كمية من السكر تقدر بـ ٢٠ - ٣٥ الف طن ، ستوفر على الدولة نحو ٥٠ مليون دولار (المصدر نفسه) . وفي هذا المجال ستعمل وزارة الزراعة على اعادة ترميم معلمي السكر في كريات غات والعفولة ، وذلك من اجل انتاج نحو ٥٠ الف طن من السكر سنويا بواسطتها ، اي نحو ربع الكمية المستهلكة في اسرائيل (ايلي العاد - هارتس ، ١٩٧٥/١/٣١) . اما بالنسبة للقمح ، فان وزارة الزراعة ستعمل على توسيع مساحات الارض المعدة لزراعته من جهة وعلى خفض الاستهلاك منه من جهة أخرى ، اذ اعلن وزير الزراعة ان وزارته تبحث في مشروع رفع اسعار الخبز للمستهلك ، وخفض اسعار البطاطا كمادة بديلة (رازي غوتزمان - معاريف ، ١٩٧٥/٤/١) .

مشكلة المياه

تستغل اسرائيل اليوم معظم مصادرها من المياه ، الجوفية والسطحية ، واستهلكت في السنة الماضية نحو ١٧ مليار متر مكعب من المياه ، منها نحو ١٢٠ مليون م^٣ من المياه شبه المالحة . ان ثلاثة ارباع هذه الكمية ، اي نحو ١٠٣ مليار م^٣ ، قد استخدمت في الزراعة ، أما الباقي فقد خصص للاستعمال المنزلي (٣٠٠ مليون م^٣) وللصناعة (١٠٠ مليون م^٣) . « وتشكل هذه الكمية تقريبا كل الثروة المائية في الدولة التي يمكن استخدامها » (تيدي بروينس - دانار ، ١٩٧٥/٣/٣١) . لذلك فان اسرائيل تتحسب من ازمة في المياه ، خاصة في ضوء تطلعاتها نحو تنمية زراعتها وزيادة انتاجها . ويتوقع خبراء المياه ان تحتاج اسرائيل خلال السنتين العشر المقبلة الى كمية اضافية من المياه ، في كل سنة ، تقدر بـ ٣٠ - ٤٠ مليون م^٣ ، وذلك لسد حاجيات العدد المتزايد من السكان من جهة والتطور الصناعي من جهة أخرى ، « وفي سنة ١٩٧٩ سيصل استهلاك المياه في اسرائيل - حسب توقع الخبراء - الى ١٨٢٠ مليون م^٣ في السنة ، حسب التوزيع

اخرى ان ازمة المواد الغذائية واسعارها المرتفعة يمكن ان تصل الى وضع يصبح من الصعب معه شراء هذه المواد في الاسواق العالمية ، ولن تفيد الدولارات لذلك اذ لن يوافق احد على بيعها . وعلى اي حال ، فان رئيس معهد البحث الزراعي (معهد فولكاني) بروغيسور يوناشي فعاديه ، يعتقد انه يمكن ان يطرأ وضع لن تستطيع اسرائيل معه الحصول على المواد الغذائية الاساسية التي تستوردها اليوم ، مما يلزم ادخال تحسينات وتغييرات كثيرة على فرع الزراعة من اجل الوصول الى مستوى انتاج اعلى . فمن المفروض ان تصدر خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ نصف كمية الانتاج الزراعي الاسرائيلي الى السوق الاوروبية المشتركة . وفي الفترة نفسها ، اي ١٩٨٥ يتوقع ان يصل عدد سكان اسرائيل الى ٥ ملايين نسمة مما يلزم بالطبع تزويد كمية اكبر من المواد الغذائية . « ان هذا الامر لن يتحقق بدون توجيه موارد كثيرة للزراعة . . . وبحسب رأي الخبراء في هذا الفرع فان التطور التكنولوجي [وحده] سيتطلب استثمار نحو ١٤ مليار ليرة سنويا في الزراعة (ايلي العاد - هارتس ، ١٩٧٥/٢/٥) .

تغيرات متوقعة في التخطيط الزراعي

دفعت هذه التطورات ، في الاسواق العالمية ، وزارة الزراعة الاسرائيلية الى العمل على تغيير المناهج والبداهيات السابقة ، التي كانت مساندة في اسرائيل خلال السنين الاخيرة ، وملائمة للسياسة الزراعية ومجاري التطوير الزراعي للواقع الجديد . لذلك فان الاسعار المرتفعة للمواد الغذائية ، في الاسواق العالمية ، مثل السكر والقمح والعلف هي التي توجه الان وزارة الزراعة وتدفعها نحو العمل على زيادة الانتاج المحلي من هذه المواد . وقد اعلن وزير الزراعة ، اهرن اوزن ، انه « محظور علينا ان نكون متعلقين برحمة الاجانب ، وبالصفقات الكبيرة التي تنفذ في الخارج ، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بخطة العرب . فعندما خزنت الدول العربية كميات كبيرة من السكر - قفزت الاسعار في العالم كله . وهذا ما حدث ايضا عندما اشترى الروس والصينيون كميات كبيرة من القمح من الغرب » (رازي غوتزمان - معاريف ، ١٩٧٥/٤/١) . ويرى وزير الزراعة ان احدى المهام